وضع هذه الشريحة السكانية في ضائقة سكانية مستمرة بشكل مباشر. ان هذه الشريحة تعاني من نقص في عدد المساكن، وضيق الغرف في المساكن القائمة، وارتفاع متوسط عدد ساكني الغرفة الواحدة، ومنع تأجير الشقق الخالية لأبنائها، ومنع إصدار تصاريح للبناء بذرائع واهية مختلفة، وازالة الكثير ممّا يتمّ بناؤه؛ وهذا كله قاد الى انخفاض المستوى الصحي في الوسط العربي (داخل «الخط الأخضر») وعزوف أبنائه عن الزواج المبكر؛ وكانت المحصلة انخفاض في معدل التكاثر وتعطيل النمو السكاني(٤٥).

الاستيطان

من الطبيعي، والمنطقي، أن يكون لسياسة الاستيطان تداعيات سكانية. فالاستيطان لا يقوم دون سكان يهود، وفي الوقت عينه لا يتمّ دون تمهيد الارض باتباع سياسة تفريغ، وتضييق، وتحجيم، تجاه السكان الأصليين. وعلى هذه الخلفية، ومن منطلق مخطط مدروس للتأثير في الوجود الفلسطيني السكاني ومستقبله السياسي، زحف الاستيطان الصهيوني لكي يقتطع بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٢ نحو ٤٠ بالمئة من اراضي الضفة الفلسطينية و ٣١ بالمئة من أراضي قطاع غزة(٤٦). وتمدّد عدد المستوطنين بين عهود المعراخ والليكود حتى بلغ، العام ١٩٨٤، نحو ٤٢ ألفاً. وثمة مساع لتوصيل هذا الرقم، في العام ٢٠١٠، الى نحو المليون مستوطن!(٤٧). يعنينا، في هذا الموضع، اثارة الحديث عن الآثار السكانية المباشرة لهذه السياسة، من الناحية الكمّية، باتجاه قلب الزيادة السكانية لصالح العنصر اليهودي، ومن الناحية الكيفية، بمحاولة تفتيت أوصال التجمّعات السكانية العربية الفلسطينية، وسوف تتعمق هذه الظواهر في المستقبل. وهنا يطرح السؤال التالي: اذا كان المستوطنون يستولون على الأرض والموارد المائية، فأين هي المساحات المخصصة لاستقبال التوسّع السكاني الفلسطيني مستقبلاً؟ ان هذا المخطط الاستيطاني يهدف، ولا شك، الى الاقتداء بالنموذج الاستيطاني في جنوب أفريقيا، وذلك بتطويق التوسّع السكاني الفلسطيني وشلّ حركته، وحصره في غيتوات محدّدة تشبه نظام البانتوستانات(٤٨). ولا تقتصر السياسة الاستيطانية على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وانما تمتد، أيضاً، الى أراضي الجليل الأعلى التي يتمترس فيها الوجود الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨. وفي هذا الاطار، تدور المساعي الاستيطانية الصهيونية حول إغراق عرب ١٩٤٨ ومزاحمتهم في أماكنهم. فبين العامين ١٩٥١ و١٩٥٩، أقامت اسرائيل، في المنطقة الشمالية، أكثر من ١٥٠ مستوطنة، ونجحت في إشغالها بالعنصر اليهودي، ممّا أدى الى خفض الأغلبية العربية حول مدينة الناصرة من ٦٠ بالمئة العام ١٩٤٨، الى ١١,٣ بالمئة العام ١٩٦٦(٤٩). ومع ذلك، لاحظ تقرير كينغ، الصادر في العام ١٩٧٦، ان منطقة الناصرة عادت لكي تصبح منطقة مختلطة وليست ذات أغلبية يهودية. وهو ما دفع صاحب التقرير الى التوصية باتباع وسيلتين أساسيتين لمقاومة «عروبة الجليل»، وهما توطين المهاجرين اليهود الجدد فيها، والحدّ من زيادة السكان العرب بمختلف الوسائل(٥٠). ولتحقيق ذلك، اقترح كينغ عدم تقديم منح إجتماعية الى العرب، وعدم التوسّع في النفقات العامة في مناطقهم، وإعطاء تفضيلات مختلفة للمجتمعات اليهودية في الشمال، وتربية قيادة يهودية صلبة في المناطق ذات الأغلبية العربية، واتباع سياسة «الثواب والعقاب» بحق القوى العربية التي تعبّر عن العداء تجاه اسرائيل، والتضييق على القوى الاسرائيلية اليسارية التي تتفاعل مع مطالب العرب في الجليل، والحذر من توسّع عرب اسرائيل ـ والتعبير لكينغ ـ في شراء الأراضي في تلك المنطقة(٥١).